

قانون نمرة ١٨ لسنة ١٩٢٢
بتعديل المادة ٢٦ من القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ووزير البحرية والبحرية وموافقة
رأى مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عدلت الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٢٦ من القانون
نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٣ على الوجه الآتي :

”كل صف ضابط أو عسكري يصاب في وقائع حرية أو في خدمة
أمرها يجرح ببلغ نشأ مباشرة عن هذه الوقائع أو عن هذه الخدمة وتسبب
عنه فقد البصر أو بترعضوين أو فقدت وظيفتهما فتمدا كليا يترتب له معاش
قدره أربعة جنهيات ونحوها مليم في الشهر للوصول ، وجنيهان مصريان
في الشهر للصف ضابط الذي من رتبة أخرى وللعسكري أيضا .“

”أما اذا تسبب عن الاصابة بترعضو أو فقدت وظيفة عضو فتمدا كليا
فيرتب معاش قيمته ثلاثة جنهيات مصرية في الشهر للوصول ، وجنيه مصري
واحد في الشهر للصف ضابط الذي من رتبة أخرى وللعسكري“ .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والبحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون
كل فيما يخصه ما

صدر برأى عابدين في ٢٧ شعبان سنة ١٣٤٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير البحرية والبحرية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
ابراهيم فتحي اسماعيل صدقي ثروت

مرسوم بتعيينات وتنقلات قضائية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يوتيه
سنة ١٨٨٣) الشامل للائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وعلى الأمر العالى الصادر في ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر
سنة ١٨٩٣) الشامل لشروط التوظيف بالمحاكم المذكورة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٢٢
بتعديل المادة الثالثة من القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩٢٠ الخاصة
بزيادة النهايات العظمى للمعاشات

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩٢٠ القاضى بتعديل بعض
أحكام من قوانين المعاشات ؛
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عدلت المادة الثالثة من القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩٢٠ على
الوجه الآتي :

”المادة الثالثة - تزداد النهايات العظمى المحددة بمقتضى المواد الآتي
”بينها بمقدار ٢٠ في المائة للموظفين والمستخدمين الحاليين الى المعاش اعتبارا
”من أول أغسطس سنة ١٩١٩ كذلك لورثتهم الذين لهم الحق في المعاش .“
”وبيان هذه المواد كالاتي :

” (أولا) المادتان ١٦ و ٢٤ (الفقرة الثانية القسم الثانى) من قانون
المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٣٠ رمضان سنة ١٣٠٤
الموافق ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ ؛

” (ثانيا) المادتان ١٦ و ٢٦ من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ
٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٢٧ الموافق ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ؛

” (ثالثا) المادتان ٢٤ و ٣٤ من قانون المعاشات العسكرية الصادر بتاريخ
١٠ شعبان سنة ١٣٣١ (١٤ يوليه سنة ١٩١٣) ؛

” (رابعا) المادتان ٢ و ٤ من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٣ الخاص
بشروط توظيف مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ؛

” (خامسا) المادة ٦ من القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٢٠ الخاص بشروط
الخدمة بالنضاء المختلط ؛

” لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون في أى حال من الأحوال
أن تتجاوز النهايات العظمى المذكورة مبلغ ٩٦٠ جنيها مصرية في السنة“ .

مادة ٢ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ما
صدر برأى عابدين في ٢٧ شعبان سنة ١٣٤٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية
اسماعيل صدقي ثروت

وزير الزراعة وزير المعارف العمومية وزير الأوقاف وزير البحرية والبحرية
محمد شكري مصطفى ماهر جعفرولى ابراهيم فتحي

وزير المواصلات وزير الأشغال العمومية وزير الحفانية
واصف سمبكه حسين واصف مصطفى فتحي